

# بعض صور علم الاستعمال والبراجماتية

روبرت براندوم

ترجمة: محمد حسين

---

Pragmatics and pragmatisms  
By: Robert Brandom



## بعض صور علم الاستعمال والبراجماتية

روبرت براندوم

### مقدمة

يُمكن التفكير في البراجماتية على نحو ضيق، أي باعتبارها مدرسة فكرية فلسفية تقوم على تقييم الاعتقادات بحسب مدى نجاحها في إشباع الحاجات، والتي كان يمثلها بشكل نموذجي الثلاثي الأمريكي الكلاسيكي تشارلز بيرس ووليم جيمس وجون ديوي؛ ولكن يمكن كذلك التفكير في البراجماتية على نحو أوسع، أي باعتبارها حركة تقوم على أسبقية ما هو عملي وألويته، بدأت بالفعل مع كانط، ولم يقتصر ممثلوها في القرن العشرين على بيرس وجيمس وديوي فحسب، وإنما هناك أيضًا هيدغر المبكر وفتغنشتاين المتأخر وشخصيات أخرى مثل كواين وسيلارز وديفيدسون ورورتي. أعتقد أن النسخة الأوسع من البراجماتية أكثر أهمية وإثارة بكثير من النسخة الضيقة؛ وأعتقد أيضًا أن ثمة نزوعًا غير مفهوم لإبراز التقليد البراجماتي عبر التركيز على السمات المميّزة لذلك التصور الضيق؛ مما جعل من الصعب تسليط الضوء على التصور الأوسع. في هذه المقالة، أود أن أقول شيئًا عن العلاقات بين التصورين، وسأبدأ بالتمييز بين عدد من الأنماط المختلفة للإلزامات التي تشكّل البراجماتية في نسخها الأوسع، ومن ثم، سأحاول بيان كيف يمكن التفكير في البراجماتية بمعناها الضيق لتتناسب مع هذه الأفكار، ثم سأختتم بتفنيدي جدوى النموذج الذي ينظر إلى اللغة (والفكر عمومًا) بوصفها أداةً بشكل ما، وهو ما يتميز به التصور الضيق للبراجماتية.

### علم الاستعمال وعلم الدلالة\* Pragmatics and semantics

يتناول الفلاسفة اللغة من اتجاهين، على الأقل، مختلفين تمامًا، فمن ناحية، يمكن النظر إلى اللغة بوصفها نوعًا من الممارسة أو النشاط؛ نوعًا من الفعل، والجانب الأهم في وجهة النظر هذه هو استعمال اللغة. والذي يأخذ مكانه باعتباره جانبًا من التاريخ الطبيعي لأنواع محددة من الكائنات الحية، وهنا، نميل إلى التفكير في أنفسنا باعتبارنا حيوانات تستعمل اللغة بالمعنى نفسه الذي نعد أنفسنا (كي نختار مثالاً ليس عشوائيًا تمامًا) حيوانات تستعمل إحدى الأدوات. ومن ناحية أخرى، في مقابل هذه المقاربة الأنثروبولوجية التي تُنسب إلى فتغنشتاين هناك مقاربة دلالية تُنسب إلى تارسكي، ولا يكون التركيز هنا على استعمال التعبيرات اللغوية، وإنما على محتواها أو معناها؛ أي ليس على فعل القول وإنما على ما يُقال.

\* يغلب في الفضاء الفكري العربي ترجمة pragmatics بالتداولية وأحيانًا علم الخطاب، وترجمة semantics بالسيمانطيقا، وقد فعلتُ هذا كذلك من قبل متابعًا لما هو شائع؛ لكن أستاذنا الدكتور صلاح إسماعيل يوضح أن التمييز الدقيق بينهما يقتضي استخدام التعبيرين "علم الاستعمال" و"علم الدلالة"، ومن ثم فقد استقر الرأي على هذا الاختيار. للمزيد انظر: أ.د. صلاح إسماعيل، فلسفة اللغة، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة، 2017، ص 181-182. [المترجم]



يمكننا تمييز هاتين المقاربتين باعتبار أن الأولى تركز على علم الاستعمال والأخرى تركز على علم الدلالة. وبناءً على استخدام المصطلحات بهذه الطريقة؛ فإن علم الاستعمال اللغوي يعني الدراسة المنهجية أو النظرية لاستعمال التعبيرات اللغوية، وعلم الدلالة يعني الدراسة المنهجية أو النظرية للمحتويات التي تُعبر عنها أو تنقلها هذه التعبيرات. وتختلف هذه الطريقة في استخدام التعبير "علم الاستعمال" عن بعض الطرق النمطية المعاصرة الأخرى، فمثلاً، يرى أحد هذه الاستخدامات أن موضوع النظرية الاستعمالية هو دلالة الألفاظ التي يتغير معناها مع تغير ظروف الاستعمال: النموذج المثالي لهذا هو المؤشرات\* *indexicals* وأسماء الإشارة *demonstratives*.<sup>ii</sup> ويرى استخدام آخر معاصر شائع أن علم الاستعمال يدرس الطرق التي يمكن من خلالها للحد الأدنى من متطلبات التواصل الفعال بشكل عام، مقابل التوقعات المحتملة المتباينة لأطراف محادثة ما، أن يفسر الممارسات المتعارف عليها ليفهم كل طرف الآخر. والمثال النموذجي لهذا هو مبادئ الاقتضاء التخاطبي عند بول غرايس. أما الاستخدام الأكثر شمولاً الذي أقترحه فإنه يفهم علم الاستعمال على أنه دراسة مفهوم القوة *force* عند فريجه بشكل عام، أي دراسة طرق استعمال المنطوقات في اللغة، وهذا يشمل دراسة القوة المتضمنة في القول *illocutionary force* وكذلك القوة عن طريق القول *perlocutionary force*. كما أن الشروع في وضع نظرية عامة في أفعال الكلام والممارسات اللغوية قد يبين ما الفعل الذي ينبغي إدراكه عندما يطلق المرء ادعاءً أو تقريراً.

يمكن تتبع المشروعين النظريين لعلم الاستعمال وعلم الدلالة على نحو يكون كل منهما مستقلاً عن الآخر. قد نعتقد، مع بعض أتباع فتغنشتاين، أن الإدراك الصحيح للملائم للطرق المتنوعة لاستعمال التعبيرات الموجودة في الممارسات الفعلية يقتضي التخلي عن فكرة وجود تصور موحد للمعنى يجمع بينها كلها بطريقة ما. وقد نعتقد، مع بعض أتباع تارسكي، أن الاستعمال الفعلي نادراً ما يستفيد من الإدراك الصحيح لعلم الدلالة. الفكرة هي أنه طالما أننا لا نعرف في الغالب ما الذي تُحيل إليه الألفاظ أو ما هي الوقائع؛ فإن ما نتعلمه من علم الدلالة حول متى يكون من الصواب، دلالياً، تطبيق تعبيرات مختلفة (مثلاً: متى تكون الدعاوى صادقة) لا يقول الكثير لصاحب النظرية عن مدى استعداد الممارسين في الواقع لاستعمالها؛ لكن وجهات النظر التي تنظر هكذا إلى علم الاستعمال وعلم الدلالة بوصفهما حقلين مستقلين منفصلين تماماً أحدهما عن الآخر تُمثل آراء جامحة متطرفة في المشهد المعاصر. والأكثر شيوعاً بين من يتناولون الممارسة اللغوية بالبحث والدراسة ومن يدرسون المحتوى والمعنى هو تأكيد الصلات والروابط المنهجية بين موضوعات دراستهم.

"البراجماتية"، كما أفهمها وكما سأستعمل هذه الكلمة، هي تعبير عام يضم مجموعة من وجهات النظر تؤكد معاني متنوعة يُنظر فيها إلى الممارسة وما هو عملي على أنه يستحق الأولوية ومكان الصدارة في عملية الفهم والتفسير. وهناك فئة محددة من وجهات النظر هذه تهتم بالعلاقات بين علم الاستعمال وعلم

\* المؤشرات *indexicals* هي تعبيرات يختلف معناها بحسب اختلاف السياق، وحتى الجملة التي تحتوي على أحد المؤشرات يختلف معناها بحسب اختلاف المتكلم أو اختلاف الزمان أو المكان. من هذه التعبيرات: "أنا"، "هو"، "الآن"، "اليوم"، "هذا"، "ذاك"، "هنا"، وغيرها. فمثلاً جملة "أنا أقرأ هذا الكتاب الآن" يختلف معناها بحسب اختلاف المتكلم (الذي ينطق "أنا") والزمان (الآن) والكتاب (هذا). [المترجم]





الدلالة. وبهذا المعنى الخاص الأكثر تحديداً؛ فإن رؤية ما تستحق وسمها بأنها "براجماتية" طالما أنها تؤكد أن النظرية الدلالية يجب أن تتبع النظرية الاستعمالية بطرق متعددة؛ على سبيل المثال عبر التأكيد على نوع من الأولوية التفسيرية لعلم الاستعمال على علم الدلالة. ثمة صور عديدة ممكنة من الأولوية؛ ولذلك هناك أيضاً صور عديدة من البراجماتية. ويحسن بنا أن نبدأ بعمل تحليلي لتصنيف بعض الأنماط المتباينة المهمة. ما أهدف إليه فيما يأتي هو تحديد وجهات النظر المختلفة وتمييزها، وربما أقول شيئاً قليلاً عما يُحرّك أصحاب وجهات النظر هذه ويجذبهم، بدلاً من تأييد وجهات النظر قيد المناقشة أو الدفاع عنها.

### البراجماتية المنهجية Methodological pragmatism:

ها هي فكرة أساسية تتميز بها إحدى صور البراجماتية: إن الهدف من الحديث عن المحتوى الذي تعبر عنه التعبيرات اللغوية أو المعنى الكامن فيها هو تفسير بعض خصائص استعمالها وإيضاحها على الأقل، وتعتبر هذه الدعوى عن الالتزام بما يمكننا أن نطلق عليه "البراجماتية المنهجية"<sup>iii</sup>. تنظر البراجماتية من هذا النوع إلى علم الدلالة باعتباره تابعاً لعلم الاستعمال، بمعنى أن النظرية الاستعمالية تمدّ النظرية الدلالية بالغاية التفسيرية؛ ومن ثم في المصدر النهائي<sup>iv</sup> لمعايير الدقة التي يجري وفقاً لها تقييم مدى نجاح المشروع النظري. وها هي عبارة مميزة لمايكل داميت:

تستمد النظرية الدلالية التي تحدد شروط صدق العبارات في لغة ما غايتها من ربطٍ منهجي بين أفكار الصدق والكذب من ناحية، وممارسة استعمال تلك العبارات من ناحية أخرى.

(Dummett 1973: 413)

يمكن استخدام البراجماتية المنهجية، بهذا المعنى، كمعيار للفصل يُميّز النظريات الدلالية الأصيلية عن النظريات الأخرى، لنأخذ على سبيل المثال نظرية الدلالات الطوبولوجية لحساب المحمول من الرتبة الأولى first order predicate calculus عند تارسكي، تتمثل فكرتها الأساسية في أنه يمكن فهم المحددات الكمية أو الأسوار quantifiers كمناظر لمؤثرات الإغلاق الطوبولوجي. فهي تأخذ رياضياً صورة نظرية في التمثيل تعرض تطبيقاً حافظاً للبنية يربط بين الجمل والموضوعات في مجال طوبولوجي. الآن أصبحت الرياضيات في القرن العشرين مليئة بنظريات التمثيل؛ إلا أن معظمها لا يُنظر إليها على نحو دقيق بوصفها تتضمن دعاوى دلالية بشكل خاص، فمثلاً، نظرية التمثيل لمارشال ستون التي تربط بين الجبر البوليني ومؤثرات نظرية المجموعات الجزئية power sets لا تُشكّل (على الأقل بحد ذاتها) دلالاتٍ لأي شيء، فما الذي يجعل نظرية تارسكي في التمثيل، وليس نظرية ستون، تصلح لتدخل ضمن علم الدلالة؟ (حقيقة أن إحدى البنى التي تتعلق بها هي لغة صورية قد تكون شيئاً ضرورياً؛ لكنها لا تكفي على الإطلاق). تقدم البراجماتية المنهجية إجابة لهذا السؤال، تتمثل في أن تطبيق تارسكي يعيد بناء أحد الأبعاد الجوهرية الحاسمة في استعمال تعبيرات نظرية التسوير من الرتبة الأولى: أي علاقة النتيجة الاستدلالية (وبالتالي خصيصة النظرية





المنطقية). إن نظريته تصلح لاعتبارها نظرية في علم الدلالة لأنها وطالما أنها، على وجه التحديد، تخدم أغراضَ ترميز هذه الخصيصة الأساسية المميزة لاستعمال التعبيرات المركبة كميًّا.

يمكن أيضًا الاستناد إلى البراجماتية المنهجية عند إثبات أن النظرية الدلالية لا ينبغي أن تستند إلى وجود أنواع معينة من الكيانات النظرية theoretical objects، فمثلاً، يمكن فهم الإستراتيجية الحجاجية العامة التي يتبعها كواين في مقالته "عقيدتان للتجريبية" (Quine 1953) على أنها تأخذ هذا الشكل؛ ففي تلك المقالة يُعد كواين بعض النظريات الدلالية مضطربةً، وهي النظريات الدلالية التي تركز على التمييز بين نوعين من العبارات الصادقة: العبارات التحليلية التي يُفترض أنها صادقة من حيث المعنى فقط، والعبارات التركيبية التأليفية التي يعتمد صدقها بالإضافة إلى ذلك على طبيعة وجود الأشياء في الواقع خارج العالم اللغوي. وينجز كواين هذا الأمر عبر سؤاله عن الخصيصة أو السمة التي تميز استعمال تلك العبارات والتي يمكن تفسيرها من خلال هذا التمييز النظري. وبفحصه الدقيق لبدائل عديدة، مثل الحصانة ضد المراجعة؛ يخلص كواين إلى أن هذا التمييز الدلالي لا يفسر أي شيء يتعلق بالممارسة اللغوية، ويرفض، على هذا الأساس، النظريات الدلالية التي تعده أمرًا أساسيًا. (قد تنجح هذه الحجة أو تخفق، ما أقصده هو أن الإستراتيجية التي تتبعها هذه الحجة هي ما يُطلق عليه هنا "البراجماتية المنهجية"، كما هو مُلاحظ).<sup>٧</sup>

ويمكن مقارنة البراجماتية المنهجية، بشكل مفيد، مع المبدأ القائل: إن الهدف من افتراض وجود موضوعات نظرية هو تفسير سلوك الموضوعات القابلة للملاحظة. كذلك، يمكن الاستناد إلى مثل هذا الالتزام بما قد نسميه النزعة التجريبية المنهجية methodological empiricism كمعيار للفصل والتمييز أو عند نقد نظرية بعينها؛ ومن ثم، فإن علم التنجيم - الذي يحاول تفسير تقلبات الحظ والطاقع الشخصي على أساس الخصائص النظرية للنجوم والكواكب - يمكن اعتباره على أقل تقدير نظريةً تجريبيةً، وإن كانت نظرية سيئة ناقصة؛ ولكن إذا كانت العلة الوحيدة التي يقدمها اللاهوتي للإحاطة بأي عقائد التثليث أصوب هي أنه إذا لم نعرف هذا فلن نعرف من يكون البابا الحقيقي؛ فإن نظريته لا تصلح لتكون نظرية تجريبية، فهي لا تهدف حتى إلى تفسير أي شيء واقعي ملحوظ.

تظهر البراجماتية المنهجية، في سياق بعض الفرضيات المساعدة، بوصفها حالةً خاصةً من النزعة التجريبية المنهجية؛ ومن ثم، إذا كان المرء يعتقد أن الخصائص الدلالية غير قابلة للملاحظة، وكذلك يحصر دراسة الممارسة اللغوية أو استعمال اللغة في الخصائص القابلة للملاحظة؛ فإن الالتزام بالنزعة التجريبية المنهجية سيتضمن التزامًا بالبراجماتية المنهجية.

### البراجماتية الدلالية Semantic pragmatism:

ثمة نمط آخر من البراجماتية مرتبط بهذا؛ ولكن أعتقد أنه مميز عن غيره، وهو نمط ينطلق من وجهة النظر المعقولة التي تقول: إن ما يجعل التعبيرات تعني ما تعنيه هو طريقة استعمالها، فالمنطوقات الصادرة عنا، في نهاية الأمر، لا تعني أي شيء، مثل الضوضاء الصوتية تمامًا؛ وذلك بصرف النظر عن





طريقة استعمالنا لها وعن الدور الذي تؤديه في ممارساتنا، فالصوت "حصان" قد يعني أي شيء (أو لا شيء) على الإطلاق، وذلك بحسب طريقة استعماله. هذه الحقيقة البديهية هي، على أقل تقدير، المحفز لوجود شرط منهجي مُلزم لكل صاحب نظرية في مجال علم الدلالة: كلما أُلْحِقَ صاحبُ النظرية مع التعبيرات اللغوية أيَّ شيء ذا صلة دلالية باعتباره محتواها أو معناها؛ فإنه مُلزم بتفسير طريقة استعمال ذلك التعبير التي توضح في الممارسة اللغوية الارتباط بين التعبير وما أُلْحِقَ به. ومن ثم، فإن أي نظرية دلالية تخبرنا بأن نُلْحِقَ فئة من العوالم الممكنة مع منطوقات الجمل التقريرية بوصفها القضايا التي تعبر عنها، ينبغي أن يُفهم هذا الأمر على أنها تعلن عن ملاحظة مباشرة مفادها أنه يمكن الحديث عن حكاية استعمالية حول ما هي خصائص استعمال تلك الجمل (أو الكلمات المُكوِّنة لها) التي بموجبها تكون متصلة بأي فئة من العوالم الممكنة وكذلك، بشكل خاص، بتلك الفئة المُلْحَقَة بها، وليس فئة أخرى مختلفة قليلاً<sup>vi</sup>. قد يكون هذا النوع من المسؤولية مُرهقاً للنظرية الدلالية التي تستند إلى العوامل المؤولة\* الدلالية semantic interpretants التي تكون إما موضوعات مجردة أو متفردة ومُشخصة بدقة شديدة. (بعض منطري العوالم الممكنة لديها المشكلتان كلاهما). وأنا أعد أن الحجج التي ينسبها كريبيكه لفتغنشتاين (Kripke 1982) توضح أن التفرد قد ينشأ عنه مشكلة ما في هذا السياق، وذلك بصرف النظر عن الأمور المتعلقة بالتجريد. هذا المعنى الذي يمكن للمرء أن يفهمه على أن علم الدلالة يجب أن يتبع علم الاستعمال يمكننا تسميته "البراجماتية الدلالية"، ويمكن أن ندرك أنها مختلفة عن ما أسميته "البراجماتية المنهجية" بالقياس على العلاقة بين المفردات النظرية والمفردات القابلة للملاحظة. فقد اعتدنا على فكرة أن الملاحظات لا تكفي لإثبات النظرية وإقرارها، وهذا يعني أن صاحب النظرية ليس مُلزمًا على وجه التحديد بأن يكون في مقدوره في كل حالة أن يقول ما تسمح له به الملاحظات كأن يطبق مفردة نظرية محددة أو أن يقبل ادعاءً نظرياً بعينه<sup>vii</sup>. كذلك، فإن التأكيد على إدراك ما الخصائص المتعلقة باستعمال تعبير ما التي تُسند إليه المحتوى المرتبط به - أي تثبت الارتباط الدلالي وتدلل عليه - لا يعني حتى الآن، كما يقول داميت أحياناً،<sup>viii</sup> أن المرء لا بد أن يكون مُقيِّداً في حدود اختياره لخصائص العوامل المؤولة الدلالية المتعلقة بالتعبيرات قيد التأويل. فسيكون مثل هذا التقييد شبيهاً بما تقوله النزعة الأداةية instrumentalism عن الكيانات النظرية: فهي تؤكد على أنه لا ينبغي افتراض أي شيء غير قابل للملاحظة حتى يستطيع المرء تفسير الوقائع الجارية للملاحظة، ويمكننا أن نسمي وجهة النظر هذه "البراجماتية الدلالية" وذلك بالمعنى الضيق المذكور سابقاً، في مقابل المعنى الواسع.

إن الفروق بين ما أطلقته عليه "البراجماتية المنهجية" و"البراجماتية الدلالية" دقيقة بسيطة<sup>ix</sup>، على سبيل المثال، قد يقرأ المرء كواين في مقالته "عقيدتان للتجريبية" باعتباره يتساءل عن طبيعة استعمال العبارات التي تستحق بموجب هذا الاستعمال أن تؤوَّل دلاليًا على أنها صادقة في ضوء المعاني فقط، وهذا يعني

\* تتكون النظرية العلامية عند بيرس من ثلاثة أجزاء: الشكل الممثل representamen وهو يقابل الدال عند سوسير، والموضوع object وهو ما يحيل عليه الشكل الممثل، والعامل المؤول interpretant وهو أثر العلامة في الشخص الذي يقرأها ويفهمها، وهو يقابل المدلول عند سوسير، فالعامل المؤول يشير إلى المعنى المستمد من العلامة وليس إلى الشخص المؤول. [المترجم]





قراءته على أنه ضمن دائرة البراجماتية الدلالية وليس البراجماتية المنهجية؛ لكن هناك فرق حقيقي بين هذين الالتزامين الإستراتيجيين من حيث الترتيب التفسيري؛ فمن يتبع البراجماتية المنهجية ينظر إلى تفسير ممارسة استعمال التعبيرات، وهذا هو موضوع علم الاستعمال، في ضوء المحتويات المرتبطة بهذه التعبيرات، وهي ما تمثل موضوع علم الدلالة، أما من يتبع البراجماتية الدلالية فينظر إلى تفسير ارتباط المحتويات بالتعبيرات من حيث ممارسة استعمال تلك التعبيرات. وعلى الرغم من أن هذه التفسيرات قد تكون جوانب مختلفة لشيء واحد؛ إلا أنها ينبغي ألا تكون كذلك.

### أهمية المفردات التي يتحدد الاستعمال على ضوءها:

يمكن القول، بشكل عام، إن من يتبع البراجماتية الدلالية ينظر إلى المحتويات نظرة وظيفية نفعية، ورغم أن المعاني التي يدرسها علم الدلالة قد لا تكون مُتضمَّنة في الأدوار التي تؤديها التعبيرات في الممارسة اللغوية (ليس هناك حاجة إلى مطابقة المعنى مع الاستعمال)؛ فإن هذه الأدوار، وفقاً لهذا الرأي، لا بد لها أن ترسخ العلاقة بين المحتويات أو المعاني أو العوامل المؤولة الدلالية من ناحية، والتعبيرات اللغوية من ناحية أخرى. إن الاستبصار الأساسي في البراجماتية الدلالية هو أنه لا يمكن ترسيخ مثل تلك العلاقات بأي طريقة بمعزل عن استعمال التعبيرات، وهذا أمر صحيح بالتأكيد، إذا ما تأولنا فكرة الاستعمال على نحو أوسع بدرجة كافية.

إنني أتحدث عن "الاستعمال" كما لو أننا جميعاً قد عرفنا واتفقنا على ما تعنيه هذه المفردة، والأمر ليس كذلك بالطبع. إن خصائص نسخي البراجماتية اللتين عرضت لهما فيما سبق تترك بعض المتغيرات الأساسية غير محددة، وهناك بعض القيم التي إذا تم التعويض بها عن كلٍّ من هذه المتغيرات، فقد تهوّن من شأن دعاوى قيد النقاش وتبسطها.

أحد الأمثلة على هذه المتغيرات هو المفردة التي يُسمح باستخدامها عند وصف الممارسات التي تمثل استعمال التعبيرات اللغوية. إذا سُمح باستخدام الموارد الكاملة لمفردة دلالية في تحديد الاستعمال - مثل وصف مُعامل ما أو رابط operator بأنه "يُستعمل للتعبير عن النفي"، أو وصف أحد الحدود بأنه "يُستعمل للإشارة إلى ليبينتز" - فإنه سُنستوفى متطلبات البراجماتية الدلالية تلقائياً؛ وهذا نظراً لأنه، في هذه الحالة، يمكن بسهولة تحديد خصائص استعمال هذه التعبيرات والتي تثبت ارتباطها بالعوامل المؤولة الدلالية. وهناك مثال آخر وهو ذلك النوع من المتغيرات المرتبط مع التعبيرات عن طريق نظرية دلالية. إذا أخذنا أحد جوانب استعمال التعبيرات - مثلاً، شروط القابلية للتأكيد assertability conditions - على أنه يمثل العوامل المؤولة الدلالية؛ فإنه سُنستوفى متطلبات البراجماتية المنهجية تلقائياً؛ وهذا نظراً لأن الصلة بين علم الدلالة وعلم الاستعمال تظهر، في هذه الحالة، تلقائياً وبسهولة: فالخصائص الدلالية للغة ما هي إلا فرع من الخصائص الاستعمالية<sup>x</sup>.





عادة، عندما يطرح فلاسفة اللغة دعاوى حول الصلات بين علم الاستعمال وعلم الدلالة - مثلاً، نسختنا البراجماتية المنهجية والدلالية - فإنهم يأخذون في الاعتبار، ضمناً على الأقل، نوعاً من القيود على المفردات التي تتحدد في ضوء الخصائص الاستعمالية والدلالية للغة. إنهم يفكرون، مثلاً، في تحديد سلوك لغوي في مفردة طبيعية، أو يفكرون في علم الدلالة في ضوء شروط الصدق وعلاقات الإشارة، وما إن تتضح هذه الافتراضات المسبقة؛ فإن الدعاوى المتعلقة بتبعية النظرية الدلالية للنظرية الاستعمالية تصبح قويةً متماسكة. بعض هذه الخصائص - وأذكر هنا بشكل خاص تلك الموجهة إلى المفردات المسموح باستخدامها لوصف الممارسة اللغوية - هي ذاتها مرتبطةٌ بصور متنوعة للبراجماتية. وسوف نأتي على ذكر بعضها فيما يأتي.

### البراجماتية الأساسية Fundamental semantics:

يتميز أتباع البراجماتية في نسختها الأوسع بأنهم ينظرون إلى "معرفة كيف" knowing how على أن لها نوعاً من الأولوية التفسيرية على "معرفة أن" knowing that. وهذه إحدى الصور الفعالة الناشئة عن التأكيد على الأسبقية التفسيرية للعملي على النظري، ولا يمكن فهم الاعتقادات النظرية الصريحة الجلية إلا بوضعها مقابل خلفية من القدرات العملية الضمنية. والبراجماتية بهذا المعنى - ولنسمها "البراجماتية الأساسية" - تتعارض مع ذلك النمط من النزعة العقلية الأفلاطونية التي تحاول تفسير القدرات العملية في ضوء نوع من فهم المبادئ واستيعابها: أي إن كل "معرفة كيف" يقف وراءها نوعٌ من "معرفة أن". وقد كان هذا النمط من النزعة العقلية هو المقاربة الفلسفية السائدة حتى القرن التاسع عشر على الأقل، ومن بين الورثة المعاصرين لهذا التقليد بعض البرامج في علم الإدراك التي تلتزم بتفسير قدرات الكائن الحي على التنقل والتكيف مع بيئات مختلفة وظروف بيئية متنوعة عبر افتراض وجود تمثيلات لتلك البيئات والظروف داخل الكائن الحي.

إن الفكرة الأساسية للقسم الأول من كتاب هيدغر الوجود والزمان تتمثل في رفض النزعة العقلية عبر رؤية القدرة على "معرفة أو اعتقاد أن" باعتبارها درجة من التطفل على أنماط أولية من معرفة كيف - أي إمكانية فعل شيء ما لا يقول أو يفكر أو يعتقد في أي شيء<sup>xi</sup>. هذه البراجماتية الأساسية هي ما يربط فكر هيدغر خلال عشرينيات القرن العشرين بفكر جون ديوي خلال الفترة ذاتها (أكثر بكثير من فلسفة هيدغر المتأخر المتشائمة)<sup>xii</sup>. كما أنها أساس الانتقادات التي يوجهها البراجماتيون المعاصرون مثل هيربرت درايفوس وجون هوغلاند لمشروع الذكاء الاصطناعي الكلاسيكي الذي يعتمد على إمكانية جعل كل "معرفة كيف" العملية، والموجودة ضمناً فيما تعج به الحياة اليومية من مهارات وقدرات على التعامل مع البيئة، صريحةً جليةً في صورة دعاوى وقواعد ومبادئ يمكن للكائنات الذكية توظيفها واستعمالها<sup>xiii</sup>.

أحد الاعتبارات التي حفزت ذلك النمط من البراجماتية هو صورة حجة الارتداد أو التسلسل اللانهائي regress argument التي جسدها لويس كارول في مقالته "ماذا قالت السلحفاة لأخيل" (Carroll 1895).





فالاتقادات تصبح باطلّة فارغة إذا لم يكن صاحبها قادرًا، على الأقل في بعض الأحيان، على بيان ما الذي يترتب عليها (كذلك ما الذي تُلزم به صاحبها)، وما الذي لا يتوافق معها (وحتى لو كانت هذه الاتقادات يُقال عنها إنها تحمل مضمونًا قضويًا بمعنى ما، فإن هذا المضمون ليس ذا تأثير بالنسبة لصاحبها)؛ إلا أن تمييز الاتقادات المحتملة التي لا تتوافق مع اعتقاد ما بعينه، وكذلك تلك التي تترتب عليه في أي عملية استدلالية، لهو مهارة أو قدرة عملية؛ إنه إحدى صور "معرف كيف". هذا النوع من القدرة أو "معرفة كيف" لا يمكن تمييزه في كل حالة في صورة اعتقاد صريح ذي محتوى قضوي (مثلًا، اعتقادات مشروطة، بما فيها تلك التي تُنفى نتائجها)، وذلك بفعل الارتداد اللانهائي العقيم من الناحية التفسيرية. إن القدرة على الاعتقاد صراحة بأن ق (أي تأييد نظرية ما) يفترض مسبقًا وجود خلفية من "معرفة كيف" العملية الضمنية. بل إن هناك نسخة أكثر صراحةً ومباشرةً من هذه الحجة لدى بعض البراجماتيين، مثل سيلارز، الذين يشددون على الممارسة اللغوية بشكل خاص باعتبارها ضروريةً للغاية للقدرة على تكوين القضايا. إذا كان استيعاب أحد المفاهيم يتمثل في، كما يزعم سيلارز، إتقان استعمال إحدى الكلمات بشكل عملي، فمن الواضح أن مثل هذا الإتقان لا يمكن تفسيره في كل حالة في ضوء نوع من الفهم الأولي للمفهوم. تفرض البراجماتية المنهجية نوعًا من التقييد على المفردات التي يمكن للبراجماتية الدلالية استعمالها لوصف الممارسات اللغوية التي تثبت ارتباط العوامل المؤوّلة الدلالية بالتعبيرات اللغوية. ولا يمكن لمن يتبع البراجماتية الدلالية والبراجماتية المنهجية في الوقت ذاته أن يستخدم مفردة قصدية على وجه الحصر عند وصف استعمال اللغة. فبحسب وجهة نظر كل من هاتين الإستراتيجيتين النظريتين، لا بد من اعتبار مقاربات المعنى، مثل مقارنة بول غرايس، ناقصةً بشكل جوهري؛ إذ إن مقارنته لما يمثله استعمال تعبير ما بمعنى محدد لا تراعي إلا الاعتقادات والأفكار ذات المضمون القضوي والمفهومي. وفقًا لما يقوله صاحب البراجماتية الدلالية، فإن مقارنة كهذه تهمل الخلفية الضمنية للقدرة المفهومية غير الصريحة بوصفها أمرًا مفترضًا تستلزمه القدرة على تكوين اعتقادات وأفكار ذات مضمون مفهومي صريح. أما من يتبع البراجماتية المنهجية الدلالية فليس بحاجة إلى الالتزام بإمكانية تفسير ارتباط العوامل المؤوّلة الدلالية بالتعبيرات من حيث الممارسة اللغوية المحددة تمامًا بألفاظ غير قصدية. ويمكن تسمية وجهة النظر هذه بـ "البراجماتية المنهجية الدلالية الاختزالية" *reductive fundamental semantic pragmatism*. وقد يعتمد مثل هذا المشروع الاختزالي (الذي سنتكلم عنه كثيرًا فيما بعد) على التزامات نظرية شارحة مُكمّلة. ولكن البراجماتية الأساسية تفتح الباب للرؤية التي ميّزت القرن العشرين والتي يمكن تسميتها "البراجماتية اللغوية" *linguistic pragmatism*<sup>xiv</sup>. هذه هي الرؤية التي تعد أن الانخراط في ممارسات لغوية محددة هو شرط ضروري أساسي لتكون لدينا أفكار واعتقادات ذات معنى خالص أصيل. أحد النماذج الأساسية لهذه الرؤية هي وجهة نظر سيلارز، المشار إليها سابقًا، والتي تقول إن استيعاب أحد المفاهيم يتمثل فقط في إتقان إحدى الكلمات، أما البراجماتية اللغوية عند دافيدسون فتلخصها دعواه بأنه لكي تكون لدى المرء أفكار واثق منها فعليه أن يُؤوّل كلام الآخرين<sup>xv</sup>. ويعبّر دامييت عن صورة أكثر تطرفًا من هذا الإلزام حين يقول:





لقد اعترضنا تمامًا على وجهة النظر التي تعد التقرير تعبيرًا عن فعل حكيم داخلي: فالفعل الحكيم هو، بالأحرى، تحويل فعل التقرير الخارجي إلى شأن داخلي.

(Dummett 1973: 362)

### علم الاستعمال المعياري Normative pragmatics:

إن المنظرين الذين يتبعون أيًا من الأساليب التفسيرية البراجماتية المتعددة التي تناولناها فيما سبق لا بد أن يفكروا في المفردات التي من المناسب استعمالها في نظرية براجماتية، أي في تحديد ممارسات استعمال التعبيرات اللغوية التي:

١- يمكن تفسيرها من خلال علم الدلالة، وفقًا للبراجماتية المنهجية.

٢- تثبت ارتباط التعبيرات اللغوية بالعوامل المؤولة الدلالية، وفقًا للبراجماتية الدلالية.

٣- تؤسس "معرفة كيف" العملية مقابل الخلفية التي تجعل القدرة على "معرفة أن" أو "اعتقاد أن" أو "التفكير في" أمرًا معقولًا، وفقًا للبراجماتية الأساسية.

إن الاقتراح الذي يشير إلى أن المفردة الأهم لفهم العلاقة بين البراجماتية الكلاسيكية والتقليد الأوسع من البراجماتية والذي يضم البراجماتية الكلاسيكية يتمثل، في رأيي، في أن علم الاستعمال الذي يتصور الممارسة بوصفها مؤهلة بقوة لتؤدي الأدوار الثلاثة المشار إليها تؤولًا لا بد له أن يستخدم مفردات معيارية. هذه الفكرة ذات أصل مميز، فإحدى أفكار كانط الأساسية تفيد بأن أحكامنا وأفعالنا تتميز عن استجابات الموجودات الطبيعية الخالصة بأننا مسؤولون عما يصدر عنا على نحو مميز؛ أي إن ما يصدر عنا ينطوي على فعل الإلزام. يفهم كانط أحكامنا وأفعالنا بوصفها ممارسات خطابية discursive، أي إنها تتألف من تطبيق المفاهيم. وينظر كانط إلى المفاهيم بوصفها قواعد: قواعد تحدد ما الذي ألزم المرء نفسه به وما الذي أصبح مسؤولًا عنه حين يصدر حكمًا أو يشرع في فعل ما. إنها تمثل القواعد التي تحكم تقييم مدى صواب أحد الأحكام في ضوء واقعة ما، ومدى صواب إحدى طرق الأداء في ضوء قصدية ما. ويمكن تصنيف كانط بأنه يتبع البراجماتية المنهجية، وذلك بناءً على أن إحدى مهام تصوره النظري للمضمون المفهومي هي تحديد شروط صوابية الأداء العملي للأحكام والأفعال؛ إلا أنه صاغ معالجته للممارسات الخطابية في مصطلح معياري بشكل واضح.

إننا مدينون لفريجه بالتمييز بين القوة force والمحتوى content؛ وبالتالي، كما يظهر من استخدامي للألفاظ، التمييز بين علم الاستعمال (دراسة قوة القول) وعلم الدلالة (دراسة المحتوى). إن الادعاء، أو إطلاق دعوى ما، يعني إلحاق النمط الأساسي من القوة الاستعمالية أو تثبيتها، أي القوة التقريرية، في جملة ما. ويفهم فريجه القوة التقريرية في ضوء نمط محدد من التقييم المعياري. أن تكون العبارة تقريرية فهذا يعني أنها صحيحة بمعنى محدد: أي اعتبارها صادقة. ويتمثل الاعتراض الأساسي الذي يوجهه فريجه للمناطق السيكلوجيين في أنهم لا يقدمون المصادر النظرية اللازمة لدعم فكرة عن المحتوى تضي المعنى





على البعد الأساسي للتقييم المعياري الموجود ضمناً عند إلحاق القوة التقريرية بعبارة ما. إن العبارات (أو الأفكار)، بحسب قولهم، يجب أن تكون موجودة هناك في الواقع، أمراً واقعياً، تماماً كوجود الدوامات في تيار الماء<sup>xvi</sup>، ولا يكون حدوثها مفهوماً مثل إطلاق إحدى الدعاوى، أو الشروع في أحد الالتزامات، أو تبني موقف ما من صدق العبارة. ليس بمقدورهم أن يبينوا كيف أن تقييم العبارات باعتبارها صحيحة أو غير صحيحة، بمعنى أنها صادقة أو كاذبة، يجعل موقفهم مفهوماً وواضحاً، ومن ثم لا يمكن تفسير ما نفعله حين نطلق إحدى الدعاوى. وحيث إن فريجه يعد أن تقديم المصادر اللازمة لبيان معنى فكرة عن القوة الاستعمالية إحدى المهام الأساسية لنظرية المحتوى؛ فيمكن تصنيفه ضمن البراجماتية المنهجية، ويمكن وصف فهمه للقوة الاستعمالية بأنه فهم معياري.

أحد الانشغالات الأساسية لفتغنشتاين في كتاب بحوث فلسفية هو الاهتمام بالمعايير المتضمنة في الممارسات اللغوية. إذا اعتبرنا أن تعبيراً ما، وليكن "الجمع" الحسابي، ذا معنى محدد؛ فهذا يعني إلزام المرء نفسه بصحة طرق محددة لتطبيقه، وعدم صحة طرق أخرى. أن تفهم أو تدرك محتوى قصد ما؛ فهذا يعني ما هي طرق الأداء التي تعد صحيحة وفقاً له، بمعنى أنها تستوفيه. ويرى فتغنشتاين أن ثمة نوعين من المخاطر النظرية تنشأ عن هذه المعايير العملية الضمنية. فمن ناحية، يمكن لصور معينة أو طرق من التفكير في ممارساتنا أن تجعل هذا البعد المعياري يبدو مُلغزاً وغامضاً أو غير مفهوم. ومن ناحية أخرى، فإن تقييد المفردات التي نناقش ممارستنا في ضوءها لتشمل فقط الألفاظ غير المعيارية بشكل قاطع - أي الاقتصار على مناقشة تدابير وترتيبات الأفعال الحركية الظاهرة ذات الصوت والضجيج - يجعل الظواهر التي نناقشها وفقاً لقواعد ومعايير مثل "المعنى"، و"الفهم"، و"التقرير"، و"الاعتقاد"، و"القصد" مستترة خفية.

تؤيد فلسفة فتغنشتاين المتأخر نمطاً من البراجماتية الأساسية: ففكرة إسناد الحالات القصدية إلى مضامين يمكن التعبير عنها صراحة في صورة جمل قضوية ("معرفة أن"، للاختصار) لا يمكن فهمها إلا في سياق إسناد القدرات والمهارات العملية أيضاً ("معرفة كيف"، للاختصار). وفي سياق التزامه بنمط من الاستعمال المعياري، تأخذ هذه البراجماتية الأساسية صورة مميزة: براجماتية حول المعايير، أو البراجماتية المعيارية normative pragmatism؛ وذلك لأنه يستخدم نسخة من حجة الارتداد التي تتميز بها البراجماتية الأساسية ليخلص إلى أنه لا يمكن فهم المعايير القائمة صراحة في صورة قواعد إلا مقابل خلفية من المعايير المتضمنة في الممارسات. القاعدة تقنن المعيار، أي إنها تميز ما هو صحيح وما هو غير صحيح وتفصل بينهما، حسب المعيار الذي تعبر عنه؛ وذلك من خلال قول أو وصف ما هو صحيح أو غير صحيح. ولكن فهم قاعدة ما، أي تطبيق المفاهيم التي تعبر عنها الكلمات المستخدمة في صياغة هذه القاعدة، هو نفسه عمل قد يجري على نحو صحيح أو غير صحيح. وإذا كانت الصورة الوحيدة للمعايير هي القواعد الصريحة؛ فإن المرء بحاجة إلى قاعدة أخرى - يسميه فتغنشتاين "التأويل"، قاعدة لتوضيح تطبيق قاعدة - حتى يمكن للقاعدة الأولى أن تميز طرق الأداء التي تكون صحيحة وفقاً لتلك القاعدة من تلك التي تكون غير صحيحة وفقاً لها. ووفقاً لذلك، فإن الفرضية الأفلاطونية أو العقلية حول المعايير تُفضي إلى نوع من الارتداد الذي





يجعل فكرة التقييم المعياري ذاتها غير مفهومة، والبديل لهذا الأمر هو الإقرار بأن بعض المعايير توجد ضمناً في الممارسات - ما يفعله الأفراد في الواقع - بدلاً من وجودها صراحة في صورة قواعد تقول ما هو المعيار، وتُسمى هذه البراجماتية حول المعايير البراجماتية الأساسية المعيارية.

### البراجماتية الكلاسيكية Classical pragmatism:

لا ينبغي اعتبار أن التزامنا بنمط معياري من علم الاستعمال يتنافى مع متابعة كلٍّ من النظرية البراجماتية والنظرية الدلالية بروح متطبعة naturalistic. فعلم الاستعمال المعياري لا يتنافى مع النزعة الطبيعية إلا في سياق نوع من الفهم الثنائي للعلاقة بين المعياري والطبيعي. قد نقبل أنه لا بد للممارسة الخطابية التي يجري على ضوءها تناول كلٍّ من البراجماتية المنهجية والدلالية والأساسية أن تكون قابلة للتحديد بألفاظ معيارية - أي إنها يجب أن تكون ذات معنى لتمييز بين طرق الأداء التي تكون صحيحة بمعانٍ متنوعة وتلك غير الصحيحة، وأن يكون الحديث عما يُلزم المرء نفسه به أو ما يصبح مسؤولاً عنه من خلال ما يصدر عنه من أفعال الكلام منظماً ومتسقاً، إلخ -، وذلك دون أن نفقد الأمل في مقارنة متطبعة نهائية لمدى إمكانية تطبيق مثل هذه التقييمات المعيارية. (بالطبع، سيدور جدل كثير حول ما الذي يعنيه المرء بكلمة "متطبعة"، إلا أن هذه قضية لا يمكنني تناولها هنا).

أعتقد أنه من المفيد أن نفكر في البراجماتيين الكلاسيكيين باعتبارهم منخرطين في مشروع بهذا الشكل. وبحسب قراءتي لهم، فإنهم براجماتيون بالصور كلها التي أوضحها سابقاً<sup>xviii</sup>، ذلك أن توافقهم مع ما أطلقت عليه "البراجماتية الأساسية" يتجلى بوضوح في أنهم يعطون الأولوية ومكان الصدارة للعادات والقدرات والمهارات العملية، أي "معرفة كيف" بالمعنى الواسع، وكذلك في الطريقة التي يميزون بها أنفسهم عن التقليد العقلاني في ضوء هذه الأولوية التفسيرية. ويظهر توافقهم مع البراجماتية المنهجية في اعتبارهم أن الهدف من حديثنا عما نعني أو نعتقد يكمن فيما يليق به من ضوء على ما نفعله، على عاداتنا، على ممارستنا للبحث والتساؤل وحل المشكلات وملاحقة الأهداف والسعي إلى تحقيقها، ويظهر توافقهم مع البراجماتية الدلالية في اعتبارهم أن ما يهمنا كله في تفسير معنى منطوقاتنا ومحتويات اعتقاداتنا هو الدور الذي تؤديه هذه المنطوقات والاعتقادات في عاداتنا وممارساتنا.

كذلك أعتقد أن البراجماتيين الكلاسيكيين يتفقون مع نمط معياري من علم الاستعمال، ومن ثم البراجماتية المعيارية، وذلك بناءً على توافقهم مع البراجماتية المنهجية؛ ولكن يتخفى هذا الإلزام العام وراء رؤيتهم الخاصة للمعايير التي يعدونها تُشكّل بنية ممارساتنا المعرفية على نحو واسع؛ وذلك لأنهم يركزون على المعايير الأداة حصراً: أي إن تقييم طرق الأداء بوصفها أفضل أو أسوأ، صحيحة أو غير صحيحة، يكون بحسب إسهامها في نجاحنا في ضمان إحدى الغايات أو تحقيق أحد الأهداف، هذا هو النمط من المعايير الذي يعدونه متضمناً في الممارسة الخطابية، ويعدونه (وذلك تماشيًا مع براجماتيهم الدلالية) المصدر النهائي للأبعاد الدلالية لتقييم معياري مثل الصدق. إنهم يفهمون الصدق في ضوء المنفعة، ويعدون





أن المضامين الموجودة في الحالات القصصية والتي تعبر عنها المنطوقات اللغوية تتمثل في إسهامها المحتمل في نجاح الخطوات العملية التي يقوم بها المرء. إن بيرس وجيمس وديوي يدخلون ضمن البراجماتية المعيارية الأدوات، في واقع الأمر، إنهم -ونقادهم- يخصصون قدرًا كبيرًا من التركيز على هذا الجانب من منهجهم، حتى إن كلاً من التزامهم بنمط معياري من علم الاستعمال وبعض الجوانب الأخرى من منهجهم البراجماتي معرضٌ لخطر التجاهل والانحسار والخروج عن نطاق الرؤية والملاحظة تمامًا.

هناك بعض المزايا الواضحة لإستراتيجية فهم كيف أن ما يضمن أنماطًا مختلفة من التقييم المعياري يمكن أن يوجد ضمنياً في الممارسة وذلك، في آخر الأمر، من حيث مدى نجاح الأداءات العملية أو إخفاقها في تحقيق أهداف مسبقة. وليس أقل هذه المزايا ما تبشر به هذه الإستراتيجية من التوفيق بين التبصرات التي تحرك البراجماتية المعيارية والنزعة الطبيعية الكلية. إن التقييد الأداتي للمعايير يسمح بالنظر إلى الممارسة الخطائية بوصفها ذات حمولة معيارية دون أن تبدو غامضة مهمة، وحيث إن لأقل الناس عقلاً رغبات ويميز بين طرق الأداء التي تشبع هذه الرغبات وتلك التي لا تشبعها؛ فإن هذه الصورة البسيطة الأساسية للمعيارية تنطوي على قدر معقول من المبررات التي تكفي لوصفها بأنها تطويرية. إن الاحتكام إلى نجاح السلوكيات العملية هو الفكرة الرئيسة التي استخدمها البراجماتيون الكلاسيكيون للتوفيق بين تقديرهم الكانطي لمعيارية الممارسة الخطائية ونزعتهم الطبيعية ما بعد الداروينية.

### ثلاثة اعتراضات على البراجماتية الأدواتية:

ذكرتُ في البداية أنني أعتقد أن النسخة الأوسع من البراجماتية أكثر أهمية وإثارة من النسخة الضيقة، ويمكن تنقيح هذه الدعوى وضبطها قليلاً عبر الجهاز المفهومي التحليلي الذي استخدمته فيما سبق. إنني أعتقد أن مجموعة الأفكار التي يطرحها التقليد البراجماتي في نسخته الأوسع - البراجماتية المنهجية، والبراجماتية الدلالية، والبراجماتية الأساسية، والمقاربة المعيارية لعلم الاستعمال - تقدم حقلاً واعدًا وأكثر ثراءً للاستكشاف وتكوين البدائل والإصلاح وإعادة الدمج والتضافر حين يُنظرَ فيها على حدة، وهذا أفضل من استكمالها بأي تصور أداتي للمعايير العملية الأساسية التي تميز التقليد البراجماتي الكلاسيكي في نسخته الضيقة. هذه دعوى عريضة للغاية لدرجة لا يمكنني محاولة تفصيلها وبيانها هنا، وقد حاولت في موضع آخر تقديم نموذج للجانب الإيجابي من الدعوى (Brandom 1994b). أما هنا فأود أن أوضح، ولو بشكل مختصر، سبب ارتيابي تجاه ما تبشر به القراءة الأدواتية لذلك النمط من المعايير العملية الضمنية المهمة بالنسبة للتفكير في المحتوى المفهومي.

الفكرة الأساسية للبراجماتية الكلاسيكية هي أنه يمكن فهم التقييم المعياري لصدق الاعتقادات بوصفه تقييمًا لمدى إسهام التمسك بهذا الاعتقاد في إشباع الرغبات<sup>xviii</sup>. ومن ثم، فالاعتقادات صادقة طالما أنها أدوات أو وسائل للحصول على ما يريده المرء. إذن، وبصورة مجردة للغاية، إن نظام التفسير يسير من إشباع الرغبات إلى صدق الاعتقادات، ومن ثم من شروط إشباع الرغبات إلى شروط صدق الاعتقادات.





ويتمثل مشروع هذا النمط من البراجماتية في وضع نظرية دلالية - نظرية لمحتويات الاعتقادات والدعاوى - تقوم على التمييز البراجماتي بين رغبة يجري إشباعها ورغبة لم تُشبع. ما الفكرة وراء اقتراح نظام للتفسير يبدأ من تصور رغبة يجري إشباعها بدلاً من، مثلاً، تصور اعتقاد يجري التحقق من صدقه؟ أعتقد أن الفكرة الأساسية هي فكرة الشعور بإشباع الرغبة felt satisfaction الذي يمكن فهمه واستيعابه على نحو أولي وقبله يسبق نسبة أي صفة للمحتوى، فبمجرد إحساس الحيوان بحالة ما، فإنه يعرف أنه مصاب بالحكة itch (فقط انظر إليه وهو يحك جلده scratch)، ويعرف مرة أخرى أنه تخلص من الإحساس بالحكة (انظر إليه وقد توقف عن الحك)، وبإدراك السلوك الذي أزال أو لطف الحالة المثيرة للإحساس بالحكة، يمكن تشخيص الإحساس بالحكة على أنه حاجة إلى الحك في ذلك الموضوع بعينه، وليس في موضع آخر، وعلى هذا الأساس، يمكن للمرء أن يأمل في الوصول من هذه الخلفية المبدئية إلى خصائص عن المحتوى أكثر تعقيداً.

كيف تبدو خصائص المحتوى هذه؟ تحفز الرغبات السلوك وتتيح تصنيف السلوك إلى سلوك يشبع الرغبة أو يستوفها أو يزيلها، وسلوك ليس كذلك. وفي سياق هذه الرغبات، قد يُنظر إلى الاعتقادات بوصفها متضمنة في الإستراتيجيات السلوكية التي يتبناها الكائن الحي لإشباع تلك الرغبات. ستركز الاعتقادات على كيف تسير الأمور، ومن ثم ما الآثار المتوقع حدوثها نتيجة لأنماط متباينة من الأداء، ويتيح نجاح تلك الإستراتيجيات أو إخفاقها تقييم صدق الاعتقادات أو كذبها - على الأقل حين ننظر إلى مدى إسهام اعتقاد ما في نجاح سلوكيات عملية مختلفة أو إخفاقها.

هذا الخط من التفكير ليس سخيلاً أو تافهًا؛ ولكنني أعتقد أن به قدرًا من الخطأ وغير قابل للتطبيق في آخر الأمر. فضلاً عن ذلك، فالخطأ الموجود به خطأ شائع؛ إذ إنه يعتمد على الالتزام بما يسميه سيلارز "أسطورة المعطى" \* Myth of the Given (Sellars 1956)؛ وذلك نظرًا لأنه يجري استدعاء المفهوم المركزي "الشعور بالإشباع" ليؤدي دورين مختلفين، فمن ناحية، لا يُفترض أن المرء بحاجة إلى المعرفة المتعمقة بالمفاهيم حتى يكون في هذه الحالة وحتى يميزها عن حالة الشعور بعدم الإشباع التي تثير السلوك وتحفزه. ومن ناحية أخرى، يُفترض أن الوجود في هذه الحالة بمثابة معرفة شيء ما، بمعنى أنه يقدم دليلاً يدعم صدق اعتقاد ما أو يدحضه. ويعد الشعور بإشباع إحدى الرغبات، كونه يؤدي هذين الدورين معًا، مثالاً نموذجياً للمعطى بالمعنى الذي يؤكد سيلارز أنه أسطورة.

إن ملاحظة الفرق بين حالي الإحساس بالحكة وعدم الإحساس بها لا تتطلب إسناد محتوى واضح من الناحية المفاهيمية إلى تلك الحالات، فهي، بهذا المعنى، ليست مسألة تتعلق بالقصدية إطلاقاً. وهذا ما يجعل من المُعْري الاستناد إلى مثل هذا الفرق باعتباره نقطة ارتكاز خارج التأويل القصدي وسابقة عليه -

\* في مقالته الأهم والأشهر "التجريبية وفلسفة العقل" انتقد سيلارز نزعة الأسس، وهي الرؤية الإبيستمولوجية التي تقول: إن المعرفة التي ندركها يمكن أن تكون مستقلة عن التصورات، أي إن المعرفة والحقائق تمثل "معطى" للوعي على نحو سابق ومستقل عن التصور والحكم العقلي، وهذا المعطى يمثل الأساس المعصوم من الخطأ الذي يُسوِّغ الاعتقادات وتكون صادقةً على أساسه. أطلق سيلارز على وجهة النظر هذه "أسطورة المعطى" وهاجمها بشدة. [المترجم]





شيء ما يمكنه تقييد مثل هذا التأويل وتشكيله، وذلك أنه يمدّه بمعايير الدقة والوضوح، ويعد المصدر النهائي لما يدعم الصفات والخصائص القصدية. ولكن حين نقول، كما ذكرت أعلاه، إنه في سياق هذه الرغبات، قد يُنظر إلى الاعتقادات بوصفها متضمنة في الإستراتيجيات السلوكية التي يتبناها الكائن الحي لإشباع تلك الرغبات؛ فإننا نفكر في الرغبات بوصفها شيئاً ذا محتوى قصدي – أي إنه واضح من الناحية المفاهيمية؛ وذلك نظراً لأننا نفكر في الرغبات بوصفها شيئاً يمكن أن يؤدي دور المقدمات في عمليات التفكير المنطقي العملي، مثل:

إذا كانت:

١- سارة ترغب في ألا تبتل (أي أن تظل ملابسها جافة غير مبتلة)،

و

٢- سارة تفتح مظلتها،

إذن

٣- سارة تعتقد أن السماء تمطر،

و

٤- سارة تعتقد أنها إذا فتحت مظلتها فسوف تمنع ماء المطر من الوصول إليها، وتظل ملابسها جافة غير مبتلة.

تشابك الرغبات من هذا النمط مع الاعتقادات على نحو استدلالي (أي على نحو بديهي ومرتببط بالنتائج في الوقت ذاته). إن الرغبات التي يمكن أن تؤدي دوراً كهذا تختلف إلى حد كبير عن مجرد الإحساس بالحكمة، فهي ليست أحد المدخلات الخارجية في عملية التأويل القصدي كما وضعها دافيدسون؛ بل هي عنصر إضافي يتطلب مثل هذا التأويل. وبناءً على الأفعال والرغبات، نستطيع الاستدلال ومعرفة اعتقادات شخص ما عبر التفكير والبحث في ماهية مجموعة الاعتقادات والرغبات التي تقدم المبررات العملية لتلك الأفعال. وبالمثل، بناءً على الأفعال والاعتقادات، يمكننا الاستدلال على الرغبات؛ ولكن دافيدسون محق في قوله إن الرغبات والاعتقادات هنا في قارب واحد ينطبق عليهما الأمر ذاته، فلا يمكن لأي منهما أن يُعد "معطًى" في عملية التأويل، حتى بالمعنى الضعيف نسبياً عندما يمكن النظر إلى ما يفعله الشخص فعلاً على أنه "معطًى". إن فكرة أنه يوجد نمط واحد من الحالات التي يمكن أن تكون لها خصائص كلياً من الإحساس بالحكمة والرغبات ذات المحتوى المفهومي المتشابهة مع الاعتقادات ذات المحتوى المفهومي في التفكير المنطقي العملي، هذه الفكرة ما هي إلا حلقة في سلسلة "أسطورة المعطى"<sup>xix</sup>. ولعلها مفارقة ساخرة، إذا كان هذا الأمر صحيحاً، أن يكون مَنْ يُبين وجه الخطأ في ذلك النمط من البراجماتية الكلاسيكية الأدوات هما سيلارز ودافيدسون، اللذان يُصنفان ضمن البراجماتية الدلالية.





إحدى الطرق التي يظهر بها الفرق المهم بين أمور مثل الإحساس بالحكمة وأمور مثل الرغبات تتعلق بإمكانية الخطأ. تنطوي فكرة الشعور بالإشباع، بالارتياح من الضغط المثير للإحساس بالحاجة، تنطوي على عنصر من البدهة مثل عدم القابلية للتصويب. صحيح أنه لا يمكن أن يخطئ الكائن الحي فيما يتعلق بالارتياح من الإحساس بالحكمة؛ لكنني لا أعرف دومًا وتلقائيًا ما إذا كنت حصلت على ما أريده أم لا. فالرغبات، بالإضافة إلى الأفعال، التي تتيح رد الاعتقادات وإسنادها إلى شيء ما ليست هكذا. إذا كنت أرغب في أن تظل ملابسني جافة، أو أن أمر الكرة عبر السلة، أو أن ألعب مباراة شطرنج جيدة، أو أن أقضي على الفقر في العالم، ففي كل حالة قد أعتقد، خطأً، أنني نجحت في إشباع تلك الرغبة، في حين أنني لم أفعل ذلك في الواقع؛ وذلك لأنه في حالة الرغبات من هذا النوع، بخلاف الإحساس بالحكمة، فإن إشباع الرغبة هو صدق اعتقاد ما: أن ملابسني جافة، أن الكرة مرّت عبر السلة، أنني لعبت مباراة شطرنج جيدة، أنه قُضي على الفقر في العالم. (قد يستهوي المرء الرد بأنه في حالة الإحساس بالحكمة، فإن الارتياح منها يناظر صدق الاعتقاد بأنه أُشبعَت الرغبة في الحك؛ لكن في حقيقة الأمر هذا ليس قياسًا بالمثل، كما يتضح من الحاجة إلى استخدام مفهوم من الدرجة الثانية مثل "إشباع" في التعبير عن محتوى الاعتقاد).

وحتى عند استبعاد قضية "المعطى" والثبات على البقاء في نطاق التأويل القصدي، وتجاهل إمكان خطأ أحكامنا بالنجاح (التي تفهم بأنها تتمثل في إشباع الرغبة)، فيظهر استحالة وعمق إستراتيجية تحديد صدق الاعتقادات (ومن ثم محتواها في آخر الأمر، بمعنى شروط الصدق) عبر الاحتكام فقط لإسهامها في نجاح الإجراءات العملية – وهذا يرجع لأسباب بنيوية. إن التوضيح المحتوي المفهومي على نحو استدلالِي يعني أنه من المستحيل مبدئيًا، بشكل عام، عزل إسهام اعتقاد ما في نجاح الإجراءات العملية المترتبة عليه بشكل سابق على معرفة أي شيء يتعلق بصدق الاعتقادات – وأكرر ثانية، ينطبق هذا حتى في حالة تجاهل ما يتعلق بالدور المنطقي المتأصل الناتج عن افتراض أن تقييم النجاح في إشباع رغبة ما يمكن التسليم به (اعتباره "معطى")؛ وذلك لأن الاعتقاد الصادق يزيد من احتمال نجاح الإجراءات العملية فقط في حالة غياب الاعتقاد الكاذب القريب منه ووثيق الصلة به، وغياب الجهل وثيق الصلة. إن اعتقادي الصادق بأنه يمكن دباغة الجلود عن طريق غلّها مع قطع من لحاء شجر البلوط سوف يُسهّم في إشباع رغبتِي في الحصول على الجلد فقط في حالة ما إذا كانت لديّ اعتقادات صادقة حول أي الأشجار هي شجر البلوط. إن اعتقادك الكاذب بأنه يمكن دباغة الجلود عن طريق غلّها مع قطع من لحاء شجر البتولا سوف يُسهّم في إشباع رغبتك في الحصول على الجلد في سياق اعتقادك الكاذب بأن ما هو شجر بلوط في الواقع هو شجر البتولا. إن الاعتقاد الصادق لا يفضي إلى النجاح العملي إلا في سياق مجموعة من الاعتقادات الصادقة الموجودة في الخلفية. وفي سياق ذلك النمط من البرنامج الدلالي الذي انتهجه البراجماتيون الكلاسيكيون، لا توجد طريقة غير دائرية لإقرار هذا الشرط أو استبعاده. وبدون هذا، فببساطة ليس صحيحًا أن الاعتقاد الصادق حول موضوع بعينه سوف يُفضي بدرجة أكبر إلى نتائج مُرضية أكثر من الاعتقاد الكاذب، كما أن الجهل سيكون مُزعجًا في هذا السياق شأنه شأن الخطأ الفعلي القائم. إن اعتقادي الصادق بأنني أتبين طريقي في الضوء على نحو أفضل مما لو كنتُ في الظلام واعتقادي الصادق





بأنني يمكنني الحصول على الضوء عن طريق إشعال الثقب، لن يجدي نفعاً في إشباع رغبتني في تبين طريقي والخروج بأمان من الغرفة التي أنا فيها إذا كنت أجهل أنها مليئة ببخار قابل للاشتعال والانفجار. إن محاولة نسبة الصدق وشروطه إلى الاعتقادات على أساس دورها في التفكير العملي الذي يؤدي إلى النجاح (بمعنى إشباع الرغبات) أو يعوقه، محكومٌ عليها بالفشل، ليس فقط بسبب الدور المنطقي الناشئ عن الاحتكام إلى إشباع الرغبات في هذا السياق (وهو الأمر المُغري بسبب القياس الخاطئ على الرغبة في الحك)؛ ولكن أيضاً بسبب صعوبة مشكلة عزل إسهام الاعتقادات الفردية في هذا النجاح أو الإخفاق<sup>xx</sup>.

لهذه الأسباب، أعتقد أن مقارنة أدواتية للمعايير المتضمنة في الممارسة الخطابية لن تدعم مشروع البراجماتية الدلالية الأساسية. ومن ثم، رغم أنني أعد أن هناك الكثير مما يمكن قوله حول البراجماتية في نسختها الأوسع التي يلخصها هذا المشروع ويعبر عنها بصورة موجزة؛ إلا أنني أرفض البراجماتية بالمعنى الضيق والتي يمثلها بشكل نموذجي البراجماتيون الأمريكيون الكلاسيكيون، ولحسن الحظ، بالإضافة إلى المقاربة الأدواتية، ثمة طريقة أخرى لفهم المعايير المتضمنة في الممارسة الخطابية؛ إذ يمكن فهم الالتزامات المفاهيمية الضمنية باعتبارها حالات اجتماعية social statuses، تتأسس في الممارسة اللغوية الاجتماعية بشكل أساسي عبر المواقف العملية للأطراف المشاركة. وعلى هذا الأساس من العمل على تلك الفكرة وتطويرها تابعتُ ونقّدتُ مشروع البراجماتية الدلالية والأساسية في كتاب لنجعلها صريحة ( Brandom 1994b) – ولكن لن أقول أي شيء إضافي عنه هنا.

### استعارة "اللغة بوصفها أداة" "The language-as-tool metaphor":

بدلاً من ذلك، أود أن أختتم هذه المقالة بأن أتناول بإيجاز نمطاً أكثر عمومية من التصور الأداتي للممارسة الخطابية. إن البراجماتية الكلاسيكية، كما قدمت أفكارها الأساسية هنا، هي نزعة أدواتية ضيقة، بمعنى أنها تنظر إلى امتلاك كل مفهوم محدد، وإتقان كل كلمة محددة، وتبني كل اعتقاد محدد، على أنه وسيلة لتحقيق غايات موجودة مسبقاً بشكل عام. يتابع البراجماتيون الكلاسيكيون مشروع البراجماتية الدلالية عبر السعي إلى اشتقاق مضمون اعتقادات ومفاهيم محددة من الدور الذي تؤديه في متابعة تحقيق مجموعة متنوعة من الأهداف الخاصة الموجودة على نحو مستقل. ويتمثل الدور الوظيفي في الاختلاف الأداتي الذي ينتجه المفهوم أو الاعتقاد قيد النظر في سياق مجموعة من المفاهيم والاعتقادات الأخرى التي تؤدي دوراً آخر بالفعل بوصفها خلفية مقابلة. تمثل هذه الخصيصة الأخيرة مصدر الاعتراض (اعتراض العزل) isolation objection على جدوى هذا النمط من النزعة الأدواتية الضيقة كوسيلة لتحقيق الغاية من البراجماتية الدلالية.

ولكن من الممكن أيضاً التفكير في الممارسة الخطابية كوحدة واحدة باعتبارها موجودة من أجل شيء آخر. وهكذا يفهم جون لوك اللغة ذاتها باعتبارها أداةً للتعبير عن الفكر، وبهذا فإنه يعبر عن التقليد الديكارتي بأسره، وهو التقليد الذي ينظر إلى التعبيرات اللغوية عموماً على أنها وسيلة تواصل تنقل إلى الآخرين الأفكار الموجودة كما هي بشكل سابق على، ومستقل عن، علاقتها بوسيلة التعبير عنها، وتُعد وجهة النظر هذه شيئاً أقرب إلى معكوس البراجماتية اللغوية. لا أفضل هذه المقاربة<sup>xxi</sup>؛ ولكنها ليست ما أريد تناوله الآن.





ذلك أن هناك مقارنة أخرى أكثر شيوعاً إلى حد ما حول التفكير في الممارسة الخطابية ككل من منظور أداتي: وهنا تُفهم اللغة والفكر بوصفهما أداة، ليس للتواصل، ولكن لتحقيق أي غايات مهما تكن. لقد حاولت البراجماتية الكلاسيكية تقييم التصورات والاعتقادات الفردية من حيث نفعها في تحقيق الغايات بشكل عام. أما نمط النزعة الأداتية الخطابية الأكثر شيوعاً الذي أود التعرض له فيضع الممارسة الخطابية مع الأدوات في صندوق واحد، وينظر إلى أن الهدف منها يتمثل في جدواها كوسيلة للحصول على ما نريد. إن هذا المجاز (اللغة بوصفها أداة) يجمع ويوحد بين شخصيات متباينة ومختلفة المشارب (على الرغم من اشتراكها في البراجماتية الأساسية) مثل هيدغر المبكر وفتغنشتاين المتأخر. أود أن أختتم بذكر حجتي المتمثلة في أن فكرة اللغة وسيلة من أجل أي شيء آخر - خصوصاً أنها من أجل تحقيق غايات معقولة موجودة مسبقاً - هي فكرة مضطربة وتصر على التمسك بالرأي الخاطئ.

لا أقصد القول إن كل ما يتعلق باستعارة "اللغة بوصفها أداة" زائفٌ ومُضلل، فثمة عدد من الأمور يمكن استخلاصها عبر استخدام هذه الاستعارة، ويمكنني ذكر بعض منها كالآتي:

١- إذا فهمنا استيعاب أحد المفاهيم بوصفه إتقان استعمال إحدى الكلمات؛ فعلينا الإقرار بأن هذه الاستعمالات تنوع إلى حد كبير، فليس لطرق الاستعمال كلها الهدف ذاته، ولا تتبع كلها النمط ذاته من المعايير. إن إحدى طرق الحديث عن الأدوار المختلفة للغاية التي تؤديها تتمثل في الحديث عن "الوظائف" التي تؤديها. في واقع الأمر، الحديث عن "الهدف"، "الدور"، "الوظيفة"، كل هذا ما هو إلا طرق متباينة للحديث عن الاستعمال بمفردات أداتية بشكل أوسع، ومن ثم فإن كلمات مثل: "ال"، "ليس"، "إلى حد ما"، "طويل"، "قطة"، "خيالي"، إلخ تُستعمل بطرق مختلفة إلى حد كبير. ولعله من المفيد لنا في هذا السياق أن نُذكر أنفسنا بالقياس على مدى اختلاف استعمال أدوات مثل: مفتاح ربط، غراء، مسطرة، ميزان ماء. (لاحظ على سبيل المثال أن شريط القياس له "اتجاه ضبط" مختلف عن المطرقة، وأن ميزان الماء يمكنه العمل في أي اتجاه)، هذه نقطة قد يحجمها أحد التصورات بسهولة، على سبيل المثال تصور نزعة التمثيل الاسمية التي شكّلت تيار علم الدلالة الكلاسيكي، والذي يرى أنه ينبغي التفكير في الكلمات باعتبارها أسماء لأشياء. إذن، تنوع طرائق استعمال الكلمات وتعدد، تماماً كتعدد الأغراض والمنافع التي تفيدها بها الأدوات<sup>xxii</sup>. يمكننا أن نسمي هذه النقطة "التنوع والتعدد" motley.

٢- في الغالب يكتسب استعمال إحدى الأدوات معناه وقيمتها عبر ارتباطه باستعمال أدوات أخرى: فالصواميل والبراغي ومفاتيح الربط (وربما المثقاب) كلها يعتمد أحدها على الآخر، كذلك الأمر بالنسبة للبراغي والمفك، والمسامير والمطرقة. هذه "التداخلات والترابطات بين الأدوات النافعة"، على حد تعبير هيدغر، ضرورة على أقل تقدير لتؤدي الأداة وظيفتها تماماً كصحتها بالأشياء الأخرى





(مثلاً، الأشياء المسطحة نسبياً التي نريد تثبيتها مع بعضها بعضاً). ويمكننا أن نسمي هذه النقطة "النزعة الكلية" holism.

٣- أيضاً من الممكن لاستعارة "اللغة بوصفها أداة" أن تكون إحدى طرق تقديم فكرة علم الاستعمال المعياري؛ نظراً لأنها تُفعل فكرة أن استعمال إحدى الأدوات يُحقّز جانباً من التقييم المعياري. وإذا كان من الممكن تقييم الاستعمال بأنه أكثر فاعلية أو أقل؛ فإنه يمكن تقييم الأداة بأنها أكثر كفاءة وملاءمة أو أقل بالنسبة للمهمة أو العمل المطلوب، وكذلك تقييم موضع وكيفية استعمالها بأنه أكثر مهارة أو أقل. يمكننا أن نسمي هذه النقطة "المعيارية" normative.

٤- عادة لا يأخذ هذا التقييم صورة "إما الكل أو لا شيء"، وإنما يكون في صورة "أكثر أو أقل". يُتيح لنا التفكير في تطبيق المفاهيم بهذه الطريقة البدء بنوع من الفهم يمكن من خلاله لمفهوم مثل مفهوم الكتلة الذي وضعه نيوتن أن يُمكننا من إدراك طبيعة الأشياء بدقة (كونها أكثر انزلاقاً وانفلاتاً أم أكثر ثباتاً واستقراراً، بحسب الظروف المختلفة والمتعددة). ويختلف هذا الأمر عن الحيرة التي نقع فيها عندما ندرك أنه طالما لا يوجد، حرفياً، شيء اسمه الكتلة النيوتنية؛ فكل ما يُقال ويدخل فيه هذا المفهوم بشكل أساسي يُعد باطلاً وزائفاً. مرة أخرى، يمكن أن يتسبب النموذج الإرشادي لنزعة التمثيل في التضليل والخداع فيما يتعلق بالتقييم المعياري هنا. (وحتى التفكير في هذا الأمر على طريقة "التقدير التقريبي" يكون خاطئاً؛ نظراً لأنه يكون في نطاق تكون فيه "الدقة" أمراً ممكناً؛ ولكن ليست هذه هي الطريقة التي تعمل بها المفاهيم كلها). يمكننا أن نسمي هذه النقطة "أكثر أو أقل" more-or-less.

٥- مرة أخرى، قد يكون النجاح والملاءمة متعدد الأبعاد بشكل حاسم: قد ينجح المرء تماماً في بعض الجوانب، وقد ينجح جزئياً في جوانب أخرى، وقد لا ينجح إطلاقاً في غيرها. يمكننا أن نسمي هذه النقطة "تعدد الأبعاد" multidimensionality.

تقدم هذه النقاط الخمس جميعاً أسباباً وجيهة لتكون استعارة "اللغة بوصفها أداة" جذابة مقنعة. فما المشكلة إذن؟ ما أعترض عليه هو فكرة أن اللغة ككل موجودة من أجل شيء آخر، أن القصد من اللغة هو أن تعمل كوسيلة لتحقيق أهداف أخرى. بالتأكيد، لا يكون الأمر عادة في صورة أن هناك مجموعة محددة من الأهداف ينبغي النظر إلى اللغة بوصفها وسيلة لتحقيقها (رغم أن بعض المقاربات التطورية الاختزالية تقترب من وضع النجاح التوالدي للأجناس في هذا الدور)؛ ولكنه بالأحرى يكون في صورة أنه يمكن التفكير في اللغة بوصفها أداة لتحقيق أي أهداف قد نجد أنفسنا بصدها. أعتقد أن هذه الفكرة تفهم





ماهية المسألة اللغوية برمتها على نحو خاطئ. وجه الخطأ هنا هو أن النظر إلى شيء عقلي بوصفه أداة يعني تقديمه كوسيلة من أجل غاية يمكن إدراكها وتعيينها بشكل مستقل عن اعتبار هذه الوسيلة؛ ومن ثم، فإن إدراكنا المسبق للغاية أو الغرض يقدّم الأساس للتقييم المعياري لنجاح الأداة وإخفاقها؛ وبالتالي مقارنة وسائل أخرى بديلة من أجل الغاية ذاتها. أزعم أنه من الخطأ محاولة فهم الممارسة الخطابية وإدراكها بهذه الطريقة.

السبب مباشر وصريح، فعلى الرغم أن الممارسة الخطابية تساعدنا بالتأكيد على تحقيق غاياتنا؛ فإن الغالبية العظمى من هذه الغايات لا يمكننا تكوينها وإدراكها عقلياً، ناهيك من ضمان تحقيقها، بعيداً عن انخراطنا في ممارسة لغوية من أي نوع. فمعظم ما نرغب في فعله، لا تكون هذه الرغبة ممكنة إلا لأننا نستطيع التحدث عنه، ذلك أن فهم الغايات ذاتها يتوقف على قدرتنا اللغوية. فبي، على وجه التحديد، ليست أهدافاً يمكننا تصورها أولاً، ثم تأتي اللغة لاحقاً لتؤدي الدور باعتبارها أداة لتحقيق تلك الأهداف، كما في حالة أنه من الممكن تصور تثبيت قطعتي خشب مع بعضهما بإحكام قبل التفكير في أدوات التثبيت، مثل: المسامير والمطرقة، أو البراغي والمفك، أو الغراء، إلخ.

في واقع الأمر، وطالما أنه من الممكن الحديث عن اللغة بوصفها من أجل شيء ما؛ فإن هذا الشيء الذي تكون اللغة "من أجله" هو ما يجعل إمكانية استحداث غايات جديدة أمراً معقولاً ومتاحاً. تكمن إحدى التبصرات المؤسسة التي شيد عليها تشومسكي صرح اللغويات المعاصرة في ملاحظة أن كل جملة، تقريباً، نطق بها شخص بالغ بلغته الأم هي جملة جديدة؛ ليست جديدة فحسب بمعنى أن المتكلم لم يسبق له قط أن سمع أو نطق هذا الترتيب من الكلمات ذاته، ولكن أيضاً جديدة بالمعنى الأقوى الأوسع وهو أنه ما من أحد سبق له أن سمعها أو نطق بها من قبل. إن "معرفة كيف" لغوياً هي قدرة إبداعية ومثمرة بشكل جوهري، بمعنى أن الشخص المتمرس لغوياً يمكنه نطق عدد لا نهائي من الجمل الجديدة وفهمها، وأن جوهر الممارسة اللغوية يكمن في ممارسة هذه القدرة. إن المنخرطين في ممارسة كهذه مُقيّدون بمعايير تحكم استعمال الكلمات المألوفة الشائعة: بمعنى أنه لا يكون أي استعمال مألوماً لهذا الأمر، ومن ثم فإنهم يتنازلون عن جانب من الحرية السلبية، أي التحرر من التقيد بمثل هذه المعايير؛ ولكن هذا الأمر بدوره يعود عليهم بقدر كبير من الحرية الإيجابية، حرية فعل أشياء لم يكن بمقدورهم فعلها أبداً بطريقة أخرى أو حتى يفكروا في فعلها؛ وذلك نظراً لأن كل ترتيب جديد لهذه الكلمات المألوفة، رغم أنه محكوم بمعايير محددة، يعبر عن صور محتملة من الاعتقادات والرغبات والنوايا المتاحة كي يستعملها أو يستبعدها المتحدث ومن يستمع إليه.

وهذا هو ما تكون اللغة "من أجله"، إذا كان هناك شيء كهذا. و فقط عن طريق ما تتيحه لنا اللغة من "وسائل" يمكن لنا، مثلاً، إنكار أن كل شجرة يوجد شجرة أخرى أطول منها، أو التساؤل عما إذا كان بمقدورنا أن نعمل دائماً ما ينبغي فعله، أو أن يكرّس المرء حياته للقضاء على الفقر. إن ماهية الممارسة الخطابية بشكل خاص – أي ممارسة توظيف المفاهيم - تتمثل تحديداً في استحداثها هذه القدرة على التفكير في عدد لا نهائي من الاعتقادات الجديدة وحيازتها، وعلى تشكيل عدد لا نهائي من الغايات الجديدة؛





ولذلك، فإن التفكير في الممارسة الخطابية ذاتها عبر تصورات أداتية يحجب تحديدًا هذه السمة الأساسية المميزة لها. بالطبع، لا يزال من الممكن استعمال الصيغ الأداتية – كأن نقول، كما قلت أنا لتوي، شيئًا مثل أن الغاية أو الهدف أو الغرض الذي تعمل من أجله اللغة هو أن تجعل من الممكن تصور وإقرار غايات أو أهداف أو أغراض جديدة؛ لكن تُعد هذه طريقة مُضللة في وصف الموقف؛ نظرًا لأن ذلك النمط من الفهم الناشئ عن تقديم شيء ما بوصفه أداة لتحقيق غاية ما يتوقف على أن تكون الغاية قابلة للتحديد والتعيين بشكل سابق على التفكير في الوسائل الممكنة لتحقيقها أو ضمانها، وعلى الإمكانية المبدئية لوجود وسائل أخرى بديلة لتحقيق هذه الغاية ذاتها، وكذلك على مدى توافر وسائل لتقييم مدى النجاح في تحقيق هذه الغاية المستقلة عن الوسائل المستخدمة. وهذه الحالة التي نحن بصددتها لا تستوفي أي شرط من شروط هذا الفهم الأداتي؛ ولهذا السبب، أعتقد أنه ينبغي لنا رفض تلك النسخة الواسعة من البراجماتية الأداتية، بالإضافة أيضًا إلى النسخة الضيقة<sup>xxiii</sup>.

خاتمة:

حاولت في هذه المقالة وضع مخطط عام لعناصر تقليد واسع من البراجماتية المعنية بالممارسة الخطابية، وحاولت كذلك تمييز هذا التقليد عن الصورة الأضيق من البراجماتية الأداتية التي اشتهرت بارتباطها بالبراجماتيين الأمريكيين الكلاسيكيين. لم أحاول توضيح التعهدات التي تلزم عن كلٍّ من البراجماتية المنهجية والدلالية والأساسية واللغوية؛ وإنما اكتفيت بمجرد رسم خطوط عامة. كذلك حاولت بيان لماذا أعتقد أن ضم الصور المتعددة للبراجماتية الأداتية واتحادها مع تلك الأفكار الأخرى يجعلها أقل كفاءة وليس العكس.

المراجع:

- Brandom, R. (1994a) 'Unsuccessful Semantics', *Analysis* 54: 175–8.
- Brandom, R. (1994b) *Making it Explicit*, Cambridge, Mass.: Harvard University Press.
- Dummett, M. (1973) *Frege's Philosophy of Language*, New York: Harper & Row.
- Kripke, S. (1982) *Wittgenstein on Rules and Private Language: An Elementary Exposition*, Cambridge, Mass.: Harvard University Press.
- Quine, W. V. (1953) *From a Logical Point of View*, Cambridge, Mass.: Harvard University Press.
- Sellars, W. (1956) 'Empiricism and the Philosophy of Mind', in *Minnesota Studies in the Philosophy of Science* 1, Minneapolis: University of Minnesota Press, pp. 253–359.





<sup>أ</sup> من المهم عدم خلط هذا التمييز العام بين مقاربتى فتغنشتاين وتارسكي مع صور أخرى محددة لهذه الفكرة قد تكون أكثر أو أقل اختزالية: مثلاً، استعمال اللغة كنموذج لاستعمال الأداة، والمحتوى كنموذج للتمثيل.

<sup>ب</sup> من الغريب ألا يدخل في هذا أيضاً التعبيرات التي تعود على أو تشير إلى ما تقدم ذكره (كالضمان). أعتقد أن هذا يرجع غالباً إلى أسباب تاريخية (أي إدراك هذه الضمانات بطريقة تحد من المتغيرات، وهي التي يتم تناولها ضمن الجزء الدلالي الصارم من النظرية)، كما أعتقد أن هذا الأمر أدى إلى صور متنوعة من التشوهات وسوء الفهم، خصوصاً فيما يتعلق بدور التعبيرات التي لا يُفهم معناها إلا من خلال السياق. أناقش هذه القضية في الفصل السابع في (Brandom 1994b).

<sup>ج</sup> غالباً ما يُستعمل هذا التعبير بطرق أخرى، كما هو موجود، مثلاً، في كتاب نيقولا ريشر الذي يحمل هذا العنوان (Rescher 1977).  
<sup>د</sup> وهو ما لا يعني القول إنه المصدر الوحيد. فالنظرية الدلالية قد تقدم إضافة إلى ذلك معاييرها الخاصة للدقة، مثل: البساطة، التأليفية، القابلية الحسابية، إلخ.

<sup>هـ</sup> نجد أن ويلفريد سيلارز يقبل البراجماتية المنهجية التي تحكم الإستراتيجية الجدالية؛ ولكنه يرفض نتيجتها، ويرد على منتقديه بالإشارة إلى إحدى سمات استعمال التعبيرات التي يعتقد أنه من المفيد الحديث عنها من حيث التمييز بين الدعاوى الصادقة (أو الاستدلالات الجيدة) في ضوء العلاقات بين المفاهيم وتلك التي لا يمكن تفسيرها إلا من خلال الاستناد إلى الوقائع، وفكرته المقترحة هي التمييز بين الدعاوى الفجة على نحو مضاد للواقع وتلك التي ليست كذلك، مثل: العملات المعدنية في جيبي مصنوعة كلها من النحاس. نجد أنه إذا كانت قطعة الخمس بنسات في جيبي لا يلزم أن تكون من النحاس، في حين أنه إذا كانت قطعة البنس خارج جيبي فيلزم أنها لا تزال تنصهر عند درجة حرارة 1083 درجة سيليزيوس.

<sup>و</sup> تمثل هذه النقطة تحدياً رد عليه دافيد لويس بشكل مباشر في مقالته "Languages and Language" التي أعيد نشرها في (Lewis 1983).  
<sup>ز</sup> هنا نقطة دقيقة. إنني أتابع سيلارز (انظر 6-162, Sellars 1997: 79ff.) في اعتبار أن التمييز بين الكيانات النظرية والكيانات القابلة للملاحظة لا يتعلق بطبيعتها وإنما يتعلق فقط بكيفية تناولنا لها، فيعد المفهوم نظرياً في وقت محدد إذا كانت شروط استعماله بشكل صحيح (وفقاً للممارسات التي تحكمه عند ذلك الوقت تحديداً) استدلالية: أي لا يمكن تطبيقه مثلاً في إعداد تقرير استخلص من أحد المراقبين على نحو غير استدلالي عبر الحضور المدرك حسياً للأمر التي نكون بصدها. لكن ما يعد نظرياً عند تلك اللحظة قد يصبح قابلاً للملاحظة في وقت آخر: فكوكب بلوتو في الأصل افتراض وجوده على نحو استدلالي؛ لكنه أصبح قابلاً للملاحظة في وقت لاحق. وهذا الأمر لم يغير في طبيعته الوجودية، وإنما ما تغير هو علاقتنا الإستمولوجية تجاهه. وبهذا المعنى قد نكون واقعيين تجاه الكيانات النظرية، ومع هذا نؤكد أن الهدف من افتراض كيانات نظرية خالصة على نحو استدلالي هو تفسير سلوك كيانات أخرى قابلة للملاحظة.  
<sup>ح</sup> ها هي فقرة معبرة عن رأيه، يقول:

تجسد معظم الملاحظات الفلسفية حول المعنى ادعاءً لفهم نمط بسيط: يتمثل معنى الجملة في شروط صدقها وكذبها، أو في منهج التحقق منها، أو في النتائج العملية المترتب على قبولها. ولا يمكن اعتبار هذا القول ساذجاً لدرجة اشتماله على تجاوز حقيقة أن هناك سمات أخرى عديدة لاستعمال الجملة بخلاف تلك التي تُبرز على أنها هي التي يكمن فيها المعنى، بدلاً من ذلك، فإننا نأمل أن يكون بمقدورنا تفسير الصلة القائمة بين الجوانب المختلفة للمعنى. فهناك جانب واحد بعينه سيُعدُّ الجانب المركزي الذي يشكل المعنى لأي جملة....، أما الجوانب الأخرى لاستعمال الجملة فسوف تُفسَّر عندئذ من خلال مقارنة موحدة لكيفية اشتقاقها واستنباطها من ذلك الجانب أو تلك السمة التي اعتبرت مركزية.

(Dummett 1973; 456-7)

<sup>د</sup> على سبيل المثال، فإن مؤلف كتاب لنجعلها صريحة (Brandom 1994b) (الذي قد يظن البعض أنه يعرف أكثر) لا يميز بوضوح بين هذين النمطين من الالتزام المنهجي.

<sup>هـ</sup> لاحظ أنه وفقاً لهذه الأفكار البراجماتية سيكون لدعوى أخرى حول الاستعمال أثر في علم الدلالة (بالإضافة إلى قضية ما المفردة المسموح باستعمالها في تحديد الاستعمال). مثلاً، إذا كان المرء يعتقد أن أفعال الكلام هي الوحدة الأساسية في استعمال اللغة؛ فإن العوامل المؤولة الدلالية، الملازمة للتعبيرات التي يمكن استعمال منطوقها لأداء أحد أفعال الكلام، سيكون لها نوع من الأولوية على العوامل المؤولة الدلالية





الملازمة للتعبيرات التي يكون منطوقها، مبدئيًا، ذا أهمية فقط بوصفه كجزء من منطوق تعبير مركب يمكن استعماله على هذا النحو. (بناءً على بعض الفرضيات المساعدة، قد تكون أولوية المضمون القضوي إحدى النتائج التي نصل إليها بهذه الطريقة).

<sup>xi</sup> انظر Dreyfus (1991) و Brandom (1983).

<sup>xii</sup> انظر Richard Rorty's 'Overcoming the Tradition: Heidegger and Dewey', pp. 37–59 in Rorty (1982).

<sup>xiii</sup> انظر Dreyfus (1972) والأوراق البحثية التي جُمعت ونُشرت في Haugeland (1997).

<sup>xiv</sup> لا أقصد إنكار أن فلاسفة سابقين على ذلك – مثل هردر وهيغل – قد أسهموا في هذه الرؤية.

<sup>xv</sup> 'Thought and Talk' in Davidson (1984): 157–70.

<sup>xvi</sup> "غالبًا ما نرى الدوامات في الماء حين نقف على ضفة النهر، الآن أليس من العبث الزعم بأن مثل تلك الدوامات المائية كانت موجودة بالفعل وحقيقية؟ ... إنها [أي الخيالات التي تخطر في ذهن المريض بحى التيفوس] ليست إلا صيرورات ببساطة، كما أن الدوامة في الماء تعد صيرورة. وإذا جاز لنا الحديث عن أحد الحقوق، فلن يكون إلا حق الأشياء في أن تحدث كما هي بالفعل. يعارض أحد الخيالات خيالًا آخر، تمامًا كما تعارض إحدى الدوامات دوامة أخرى". (Frege '1897 Logic' in Frege 1979: 144)

<sup>xvii</sup> ربما نتساءل عما إذا كان أوليم جيمس يُصنّف بأنه براجماتي لغوي أم لا، أما بيرس وديوي فأنا أعدهما كذلك (رغم أنه يمكن وضع بيرس ضمن تصنيف أوسع مثل أنه "براجماتي سيميوطيقي").

<sup>xviii</sup> لأجل أغراض تخص ما نقوم به الآن، لا نريد الانشغال بتفاصيل الخطوات اللاحقة في الحجّة التي تضمن انتقالًا من مقارنة اعتبار اعتقاد ما صادقًا إلى مقارنة للصدق ذاته ومن ثم الانتقال إلى مقارنة للمحتوى من حيث شروط الصدق بالمعنى السابق.

<sup>xix</sup> كان ديوي، على الأقل، واعيًا بهذا التمييز ويطبق شيئًا مشابهًا له في كتاباته عن القيمة؛ لكنني أعتقد أنه لم يفكر قط في نتائجها وعواقبها بالنسبة لأسس منهجه.

<sup>xx</sup> أناقش تطبيق هذه الفكرة على نسخة معاصرة من الفكرة البراجماتية أكثر تعقيدًا، انظر: Brandom (1994a): 175–8.

<sup>xxi</sup> يتشكل كتاب لنجعلها صريحة (Brandom 1994b) من حجّة مطولة ممتدة عن البراجماتية اللغوية في نسختها التي تعود إلى دافيدسون إلى حد كبير. بشكل عام، تأخذ هذه الحجّة الصورة الآتية: لا يمكن فهم المحتوى المفهومي بذاته إلا باعتباره يشتمل على جانب تمثيلي؛ ولكن عندما يُفهم هذا الجانب التمثيلي للمحتوى الدلالي على نحو دقيق، فإنه يُعد إحدى وظائف السمة الاجتماعية للبيان الاستدلالي للحالات الواجبية. ويكافئ هذا استلزام المحتوى المفهومي للممارسة اللغوية بشكل خاص.

<sup>xxii</sup> ومع ذلك، لا يقتضي هذا أن إحدى الطرق المفيدة للتفكير في هذه الاستعمالات تكون بالضرورة مفيدة لتحقيق الأغراض!

<sup>xxiii</sup> ولذلك فأنا أجد توترًا كبيرًا في فكر رورتي بين تقديره الكبير للقوة التغييرية الكامنة في المفردات الجديدة واستناده باستمرار إلى نماذج أدائية عند التفكير فيها والحديث عنها.

